جامعة كربلاء
كلية العلوم الإسلامية
دراسات اسلامية معاصرة / العدد 39 / آذار 2024

قراءة الأدوات: لكنْ، لام الأمر، لات، لا النافية، لما، ما الاستفهاميّة بين القراءات الشاذة وقراءة جمهور القرّاء

Reading of Particles: Lakn, Command Particle 'Lam', 'Lata', Negative Particle 'La', Negative Particle 'Lama', Interrogative Particle 'LMa' Between Irregular Readings and the Majority Reading

مسلم جواد كاظم
Muslim Jawad kazem
مديرية تربية النجف
Najaf Educatio Directorate
أ.د. عبّاس علي إسماعيل
Prof. Dr. bbas Ali lsmail Collge of
جامعة كربلاء/ كليّة التربية للعلوم الإنسانية
University Of Karbala / College of Education for Humanities

الكلمات المفتاحية: الأدوات، الشاذة، الجمهور، التشديد، التخفيف، الدراسة.
Keywords: Tools, abnormal, The audience, stress, mitigation, the study.

الملخص:

قرئت بعض الأدوات في القراءات الشاذة بشكل مغاير لما جاء في قراءة الجمهور، وهذه الأدوات هي: إنّ، وأنّ بالتشديد والتخفيف، وأنْ، ولكنْ، ولاتَ، ولام الأمر، ولا النافية للجنس، ولما، فضلًا على قراءة أداة الاستفهام وأداة الشرط، وقراءة (ما) الاستفهامية في حال دخول حرف الجرّ عليها. وسوف نكتفي في هذا البحث بدراسة ستّ أدوات في قراءتهم، وهي: لكنْ، لام الأمر، لات، لا النافية، لما، ما الاستفهاميّة.

Abstract:

Some of the tools were read in abnormal readings in a way that differs from what came in the reading of the audience, and these tools are: that, that with emphasis and lightness, and that, but, wala, lam matter, nor negating gender, and why, in addition to reading the interrogative article and the conditional tool, and reading (what) the interrogative in the event of a preposition entering it. In this research, we will suffice with studying six tools in their reading, namely: but, lam al-amr, lat, not the negation, why, and what is the interrogative.

مقدمة

يسعى الباحثان في هذا البحث إلى دراسة بعض الأدوات العاملة لغير الجرّ بين القراءات الشاذة وقراءة الجمهور؛ إذ قرئت بعض هذه الأدوات في القراءات الشاذة بشكل مغاير لما جاء في قراءة الجمهور، وهذه الأدوات هي: إنّ، وأنّ بالتشديد والتخفيف، وأنْ، ولكنْ، ولاتَ، ولام الأمر، ولا النافية للجنس، ولما، فضلًا على قراءتهم أداة الاستفهام وأداة الشرط، وقراءة (ما) الاستفهامية في حال دخول حرف الجرّ عليها. وسوف نكتفي في هذا البحث بدراسة ستّ أدوات في قراءته، وهي: لكنْ، لام الأمر، لات، لا النافية، لما، ما الاستفهاميّة.

ويمكن دراسة الأدوات(لكنْ، لام الأمر، لاتَ، لا النافية، لما، ما الاستفهاميّة) بين القراءات الشاذة وقراءة الجمهور على الشكل الآتي:

1- القراءة بتشديد النون في (لكنْ) بدلًا من تخفيفها:

لكنّ تستعمل للاستدراك، وإن كانت ثقيلة عاملة بمنزلتها، وهي مخفّفة، وإنّما يستدرك بها بعد النفي، نحو قولك: ما جاءني زيدٌ لكن عمرو لم يأتِ، ويقول القائل: ما ذهبَ زيدٌ، فتقول: لكنَّ عمرًا قد ذهبَ، ويجوز في الثقيلة والخفيفة أن يُستدرك بها بعد الإيجاب ما كان مستغنيًا، نحو قولك: جاءَ زيدٌ، فأقول: لكنَّ عمرًا لم يأتِ، وتكلم عمرٌو لكنْ خالدٌ سكتَ، فأمّا الخفيفة إذا كانت عاطفة اسمًا على اسم لم يجز أن يستدرك بها إلّا بعد النفي، فلا يجوز أن تقول: جاءني عمرٌو ولكنْ زيدٌ، ولكن تقول: ما جاءني عمرٌو ولكنْ زيدٌ، فإن عطفت بها جملة، وهي الكلام المستغنى عنه جاز أن يكون ذلك بعد الايجاب، نحو قولك: قد جاءني زيدٌ لكنْ عمرٌو لم يأتِني، فالمخفّفة

لا يستدرك بعد الإيجاب في المفرد، أمّا إذا وقع بعدها جملة فيجوز ذلك، و (لكنْ) العاطفة لا تكون إلّا بعد النفي[1].

وتهمل (لكنّ) إذا خفّفت وجوبًا، نحو قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي قوله تعالى:((وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ)) [الأنفال: 17] بتخفيف النون في لكن، هكذا: ولكنِ اللهُ[2]، وأجاز يونس والأخفش الأسط إعمالها حينئذٍ قياسًا، وحكى عن يونس أنّه حكاه عن العرب[3].

وقرأ عيسى بن عمر (ولكنْ أنفسهم) بتشديد النون، وأنفسهم اسمها، ويظلمون خبرها، في قوله تعالى: ((وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَكِنْ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ))[آل عمران: 117]، وقرأ جمهور القرّاء (لكنْ) بالنون الخفيفة فهي استدراكيّة، وأنفسهم: مفعول به مقدّم للفعل (يظلمون)[4].

ولقد عدّ ابن خالويه قراءة عيسى بن عمر (ولكنَّ أنفسهم يظلمون) بتشديد النون من القراءات الشواذ[5].

وقال الزمخشري: " وقرئ (ولكنَّ) بالتشديد بمعنى ولكنْ أنفسُهم يظلمونها هم، ولا يجوز أن يُراد ولكنّه أنفسُهم يظلمونَ، على إسقاط ضمير الشأن؛ لأنّه إنّما يجوز في الشعر"[6].

وذكر العكبري أنّه مَن خفّف فإنّه نَصَب بـ (يظلمون)، وأمّا من شدَّد فإنّه نصب بـ (لكنَّ)، والخبر (يظلمون)، والعائد محذوفُ، تقديره يظلمونَها، وهو ضعيف[7].

ورأى أبو حيّان أنّ حذف الضمير من الخبر شيء حسن، وحَسَنَ حذفه هنا؛ لكون فاصلة رأس آية، ولو صرّح به لزال هذا المعنى[8].

وعلى قراءة الجمهور تكون (لكن) حرف عطف للاستدراك لا محل له من الأعراب؛ لأنّه مخفف و(أنفسهم) مفعول به مقدّم للفعل (يظلمون) منصوب بالفتحة و (هم) ضمير الغائبين مبني في محلّ جرّ بالإضافة، ويظلمون: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل[9].

وقال السمين حين وقف على قوله تعالى: (ولكنْ أنفسَهم يظلمون) إنّ " العامة على تخفيف (لكن)، وهي استدراكية، و (أنفسهم) مفعول مقدّم، وقدّم للاختصاص، أي: لم يقع وبال ظلمهم إلّا بأنفسَهم خاصة لا يتخطّاهم، ولأجل الفواصل أيضًا، وقرأ بعضهم مشددّة، ووجهها أن يكون (أنفسهم) اسمها، و(يظلمون) الخبر، والعائد من الجملة الخبرية على الاسم المحذوف كون الفعل فاصلة، فلو ذكر مفعوله لفات هذا الغرضُ، وقد خرّجه بعضهم على أن يكون اسمها ضمير الأمر والقصة حذف للعلم به، و(أنفسهم) مفعول به مقدّم لـ(يظلمون)، كما تقدَّم، والجملة خبر لها، وقد رُدَّ هذا بأنّ حذف اسم هذه الحروف لا يجوز إلّا ضرورة"[10].

ورأى أبو السعود أنّ تقديم المفعول به جاء لرعاية الفواصل لا للتخصيص؛ إذ الكلام في الفعل باعتبار تعلقه بالفاعل، لا بالمفعول، أي: ما ظلمهم الله ولكن ظلموا أنفسهم، وصيغة المضارع للدلالة على التجدد والاستمرار،

وذكر أنّه قُرئ (ولكن) بالتشديد على أنّ أنفسهم اسمها، ويظلمون خبرها، والعائد محذوف للفاصلة، أي: ولكن أنفسهم يظلمون، وأمّا تقدير ضمير الشأن فلا سبيل إليه؛ لاختصاصه بالشعر ضرورة[11]، كما في قول المتنبي[12]:

وماكُنْتُ مِمّن يَدخُلُ العِشْقُ قلبَهُ ولكِنّ مَن يُبصِرُ جُفونَكِ يَعشقُ.

2- القراءة بكسر لام الأمر بعد الواو بدلًا من إسكانها:

لام الأمر: هي اللام التي تدخل على الفعل المضارع، فتجعله دالًا على الطلب مجزومًا، والفعل الذي تدخل عليه لام الأمر يدل على الغائب، إن كان معلومًا، ويقلّ دخولها على المتكلم المفرد المعلوم؛ لأنّ الواحد لا يأمر نفسه، فإن كان مع المتكلم غيره هان الأمر؛ لمشاركة غيره له فيما يأمر به، نحو قوله تعالى: ((وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ))[العنكبوت: 1]، وأقل من ذلك دخولها على المخاطب المعلوم؛ لأنّ له صيغة خاصة، وهي: اِفْعَلْ، فيستغنى بها عنه[13].

ولام الأمر تكون مكسورة عادة إلّا إذا وقعت بعد الواو والفاء، فالأكثر تسكينها، نحو قوله تعالى: ((فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا))[البقرة: 186]، وقد تسكن بعد ثمّ، قال ابن الحاجب:" وإسكانها مع الفاء أكثر منهما، ومع الواو أكثر من ثمّ، ووجهه أنّ الفاء اتّصلت اتّصالًا معنويًّا وصوريًّا، وهي على حرف واحد، فصارت كالجزء منهما لفظًا ومعنى... ونقصت الواو... صورة الاتصال... بخلاف الفاء...ونقصت ثمّ عنها من حيث إنّها كاملة مستقلة على حرف واحد...[14].

وقرأ عيسى بن عمر (ولْتكن) بكسر اللام على الأصل في قوله تعالى: ((وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ))[آل عمران: 104]، وكانت قراءة الجمهور من القرّاء (وَلْتكن) بسكون اللام[15].

وأجاز الزّجاج كلتا القراءتين، ولكنّه فضّل القراءة بإسكان لام الأمر على تحريكها بالكسر، فذكر أنّ اللام مسكّنة، وأصلها مكسورة، ولِتَكن منكم " ولكن الكسرة حذفت؛ لأنّ الواو صارت مع الكلمة كحرف واحد، وألزمت الحذف، وإن قرئت ولتكن – بالكسر – فجيّد على الأصل، ولكن التخفيف أجود وأكثر في كلام العرب"[16].

وقال أبو جعفر النّحاس:" ولْتكن... أمر، والأصل: وَلِتكُنْ، حذفت الكسرة لثقلها وحذفت الضمة من النون للجزم، وحذفت الواو لالتقاء الساكنين"[17].

وبيّن الطوسي أنّ اللام في (ولْتكن) لام الأمر، وإنّما سكنت مع الواو، ولم يكن لام الإضافة؛ لأنّ تسكين لام الأمر يؤذن بعملها أنّه الجزم، وليس كذلك لام الإضافة، ولم يسكن مع ثمّ؛ لأنّ (ثمّ) كلمة مستقلة[18].

وشارك عيسى بن عمر في قراءة (وَلْتكن) بكسر الهمزة الحسن البصري، والزهيري،

وأبو عبد الرحمن، وأبو حيوة، وكذلك قرأوا لام الأمر في جميع القرآن[19].

وقرأ عيسى بن عمر بكسر اللام (فلْيؤمِنْ) و (فلْيكْفَرْ) في قوله تعالى: ((وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا))[الكهف: 29]، وقد شارك عيسى بن عمر في القراءة بالكسر الحسن، والزهيري، وأبو حيوة، وقرأ جمهور القرّاء بسكون اللام فيهما، هكذا: فلْيُومن و فلْيكفر[20].

وذكر النحويون أنّ اللام العاملة للجزم هي اللام الموضوعة للطلب، وحركتها الكسرة، وقبيلة سُليم تفتحها، وإسكانها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها، نحو: قوله تعالى: ((فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي))[البقرة: 186]، وقد تسكن بعد (ثمّ) نحو: قوله تعالى: ((ثُمَّ لْيَقْضُوا))[الحج: 29]، في قراءة الكوفيين[21].

وكسر اللام حملًا على مقابل عملها وهو الجرّ، وقيل أصلها السكون مشاكلة لعملها؛ كما فُعل في باء الجرّ، لكن منع من سكونها الابتداء بها، فكسرت، وفتحها لغة – حكاها الفرّاء عن بني سليم، وقيّد النقل عن الفرّاء بأنّ فتحها إذا كان بعدها مفتوحًا، وعلى هذا لا تفتح في نحو: لِتكرمْ زيدًا[22].

وقرأ عيسى بن عمر (فلْيصُمْهُ) بكسر اللام، والكسر هو المشهور في لغة العرب، وهو الأصل في قوله تعالى: ((فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ)) [البقرة: 185]، وقرأ الجمهور (فَلْيَصُمْهُ) بسكون اللام[23].

وشارك عيسى بن عمر في قراءة لام الأمر بالكسر الحسن، والزهري، وأبو عبد الرحمن السلمي، وأبو حيوة[24]، وكذلك رويت هذه القراءة عن الإمام علي (عليه السلام)[25].

وذكر أبو جعفر النّحاس أنّ الحسن البصري كان يكسر لام الأمر سواء أكانت مبتدأة أم كان قبلها شيء، وهو الأصل، ومن قرأ بإسكان لام الأمر إنّما يحذف الكسرة؛ لأنّها ثقيلة[26].

وبيّن القرطبي في كلامه عن قوله تعالى (فلْيصُمهُ) أنّ قراءة العامة بجزم اللام، وقرأ الحسن والأعرج بكسر اللام، وهي لام الأمر، وحقُّها الكسر إذا أُفردت، فإذا وُصلت بشيء، ففيها وجهان: الجزم، والكسر، وإنّما توصل بثلاثة أحرف: بالفاء، كقوله: ((فَلْيَعْبُدُوا))[قريش: 3]، والواو كقوله: ((وَلْيُوفُوا)) [الحج: 29]، وثُمَّ[27] كقوله: ((ثُمَّ لْيَقْضُوا))[الحج: 29].

وذكر صاحب شرح التسهيل أنّ فتح لام الأمر لغة[28]، وذكر أبو حيّان أنّ فتحها لغة بني سليم حكاها الفرّاء، وذكر أنّ هؤلاء إنّما يفتحون لام الأمر لفتحة الياء بعدها، أي لسبب صوتي، وهو الإتباع الحركي[29]، وقال:" وقرأ الجمهور بسكون اللام في (فليصمْه) أجروا ذلك مجرى الفعل، فخففوا، وأصلها الكسر، وقرأ عيسى الثقفي وكذلك قرأ لام الأمر في جميع القرآن نحو: فلِكتب، و لِيُملل بالكسر، وكسر لام الأمر وهو مشهور لغة العرب"[30].

وقرأ عيسى بن عمر (فلْيكتُب) و (وَلْيُملل) بكسر اللام، وهو مشهور في لغة العرب، في قوله تعالى: ((فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ))[البقرة: 282]، وممّن شاركه في ذلك أبو عبد الرحمن السلمي، والحسن،

والزهري، وأبو حيوة، وقرأ جمهور القرّاء بسْكون اللام[31]، وكذلك قرأ بهذه القراءة أيضًا عمرو بن عبيد، ويحيى بن وثاب[32].

وقرأ عيسى بن عمر (ولْنَحْمِلْ) بكسر اللام في قوله تعالى: ((وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ وَمَا هُمْ بِحَامِلِينَ مِنْ خَطَايَاهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ))[العنكبوت: 12]، ورويت قراءة كسر اللام عن الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، وكذلك رويت عن الحسن البصري، ونوح القارئ، وابن محيصن، وكانت قراءة جمهور القرّاء (وَلْنَحْمِلْ) بسكون اللام[33].

وقال الفرّاء في حديثه عن قوله تعالى (ولْنحمل) أنّه: " أمر فيه تأويل جزاء، كما إنّ قوله تعالى:((ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لا يَحْطِمَنَّكُمْ))[النمل: 18] نهي فيه تأويل الجزاء، وهو كثير في كلام العرب "[34].

وذكر أبو جعفر النّحّاس أنّ القراءة بإسكان لام الأمر، ويجوز أن تقرأ (ولِتَحْمل) بكسر اللام، وهو الأصل، إلّا أنّ الكسرة حذفت استخفافًا، وهو أمر في تأويل الشرط والجزاء، والمعنى: إنْ تَتْبعوا سبيلَنا حَملْنا خطاياكُم[35].

وأشار ابن عابدين إلى أنّ قوله تعالى (ولْنحملْ خطاياكم) ليس المراد منه الطلب حقيقةً، وإنّما المراد الخبر، وعبّر عنه بصيغة الطلب[36]، وإلى هذا الرأي ذهب السمّين الحلبي[37].

3- القراءة باستعمال (لاتَ) حرف جرّ:

يرى جمهور النحويين أنّ (لاتَ) أداة تعمل عمل ليس، ولا يذكر بعدها إلّا أحد معموليها، أي إمّا اسمها وإمّا خبرها، والغالب أن يكون المحذوف هو اسمها المرفوع[38]. وهي لا تعمل عند الفرّاء إلّا في لفظ حين، وذهب أبو علي الفارسي وجماعة من النحويين إلى أنّها تعمل في لفظ الحين وممّا جاء بمعناه[39].

وقرأ عيسى بن عمر قوله تعالى: (ولاتَ حينَ) بفتح التاء، وجرّ النون من لفظ الحين في قوله تعالى: ((كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوْا وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ)) [ص: 3]، وكذلك روي عنه أنّه قرأ بكسر التاء وفتح النون هكذا (ولاتِ حينَ)، وروى عنه أيضًا أنّه قرأ الآية هكذا: (ولاتَ حينُ) بفتح التاء وضم النون على إعمال (لات) عمل ليس، وروي عنه قراءة رابعة في الآية، وهي كسر التاء وجرّ النون،، هكذا: (ولاتِ حِينِ)، وقرأ جمهور القرّاء (ولاتَ حِينَ) بفتح التاء ونصب النون على إعمالها عمل ليس، واسمها محذوف، والتقدير: لاتَ الحينُ حينَ مناص[40].

وقد وصف سيبويه القراءة بفتح التاء وضم النون في هذه الآية الكريمة بأنّها قليلة في الاستعمال، وذكر أنّ بعضهم قرأ (ولاتَ حِينُ مناصٍ) " وهي قليلة، كما قال بعضهم في قول سعد بن مالك القيسي:

مَن فرَّ عن نيرانِها فأنا ابنُ قيسٍ لا بَراحُ

جعلها بمنزلة ليس، فهي بمنزلة لاتَ في هذا الموضع في الرفع"[41].

وخرّجوا قراءة الجمهور بفتح التاء ونصب النون على أنّ (لات) عملت عمل ليس، واسمها محذوف، والتقدير: ولاتَ الحينُ حينَ مناص، وعلى رأي الأخفش أنّ (لاتَ) عملت عمل إنّ، فتنصب الاسم، والخبر محذوف، وقال عن قراءة عيسى بفتح التاء ورفع النون ما نصه:" ورفع بعضهم (ولاتَ حِينُ مناصٍ)، فجعله في قوله مثل ليس، كأنّه قال ليس أحدٌ، وأضمر الخبر"[42].

وتحدث الرضي عن مجيء الاسم بعد (لاتَ) منصوبًا ومرفوعًا , فقال: "فإذا وليها (حين) فنصبه أكثر من رفعه، ويكون اسمها محذوفًا، و (حين) خبرها، أي: لاتَ الحينُ حينَ مناصٍ، وتعمل عمل ليس لمشابهتها له... ولا يمتنع دعوى كون (لا) هي (لا) التبرئة، ويقويه لزوم تنكير ما أضيف (حين) إليه، فإذا انتصب (حين) بعدها فالخبر محذوف، كما في (لا حول ولا قوة إلّا بالله)، وإذا ارتفع، فالاسم محذوف، أي: لات حينُ مناصٍ، كما في (لا عليك)"[43].

وعرض الفرّاء قراءة عيسى بفتح التاء وخفض النون، وذهب إلى أنّ (لاتَ) هنا حرف جرّ، يُجرُّ به الزمان، فلفظ (حين) بعدها مجرور بها، إذ قال:" وقوله: فنادوا ولاتَ حينَ مَناصٍ، يقول: ليس بحين فرار، ومن العرب من يضيف (لاتَ) فيخفض، أنشدوني:

نَدمَ البغاةُ ولاتَ ساعةَ مندمٍ والبَغيُ مرتعٌ مُبتَغيهِ وخيمُ"[44].

وردَّ ابن هشام رأيه، وذهب إلى أنّ التقدير: حينَ مناصهم، ثم نزل قطع المضاف إليه من مناصٍ منزلة قطعه من (حين)؛ لاتّحاد المضاف والمضاف إليه . أو هو على تقدير (من) الاستغراقية[45].

وتحدث الطبري عن قراءة عيسى بن عمر بجر لفظ (الحين)، فقال:" أمّا الجر فهي قراءة عيسى بن عمر، فقيل: إنّه جعل (لاتَ) حرف جرّ، كقوله:

طَلبوا صلحًا ولاتَ أوانٍ فأجبْنا أنْ ليسَ حينَ بقاءِ.

فجرَّ أوان، وأضمر الحينَ، وأضاف إلى (أوان)؛ لأنّ (لاتَ) لا تكون إلّا مع الحينِ... وقال بعض نحويي الكوفة: من العرب مَن يضيف (لاتَ) فيخفض بها"[46].

وقال الزجاج: " ويجوز لاتَ حينُ مناصٍ، والرفع جيد، وقد أجازوا الخَفض؛ فقالوا: لاتَ حينِ أوانٍ، وقال: فأمّا النصب فعلى أنّها عملت عمل ليس، والمعنى: وليس الوقتُ حينَ مناصٍ، ومن رفع بها جعل حين اسم ليس، وأضمر الخبر على معنى ليس حينُ منجىً لنا، ومن خفض جعلها مبنية مكسورة لالتقاء الساكنين، كما قالوا: قَدِلَكَ، فبنوه على الكسر"[47]، ومعناه حسبْك.

وقال أبو جعفر النحّاس:" روي (لاتَ أوانٍ) بالخفض، وإنّما يقع ما بعد (لاتَ) مرفوعًا ومنصوبًا، وإن كان قد روي عن عيسى بن عمر أنّه قرأ (ولاتِ حينِ مناصٍ) بكسر التاء من (لاتَ)، والنون من (حينَ)، فإن الثبت عنه أنّه قرأ (ولاتِ حينَ مناصٍ)، فبنى (لاتَ) على الكسر ونصب (حين)، فأمّا (ولاتَ أوانٍ) ففيه تقديران: قال الأخفش: فيه مضمر، أي: ولاتَ حينَ أوانٍ، قال أبو جعفر: وهذا القول بيّن الخطأ، والتقدير الآخر عن أبي إسحاق، قال تقديره: ولاتَ حينَ أوانِنا، فحذف المضاف إليه، فوجب ألّا يُعَرَب، فكَسَره لالتقاء الساكنين، وأنشد محمد بن يزيد (ولاتَ أوانُ) بالرفع "[48].

وعدَّ ابن خالويه قراءة عيسى بن عمر بكسر التاء من (لات) والنون من (حين) من القراءات الشاذة[49].

وبيّن الزمخشري أنّ (لاتَ) هي (لا) المشبهة بليس، زيدت عليها تاء التأنيث، و(حينَ مَناصٍ) منصوب بها، كأنّك قلتَ: لا حينَ مَناصٍ لهُم، وذكر أنّ الأخفش الأوسط يرى أنّ ما ينتصب بعدها بفعل مضمر، أي: ولا أرى حينَ مَناصٍ، ويرتفع بالابتداء، أي: ولا حينُ مَناصٍ كائنٌ لهم، وعند الخليل وسيبويه أنّ النصب على: ولاتَ الحينُ حينَ مَناصٍ، أي: وليس الحينُ حينَ مَناصٍ، والرفع على ولاتَ حينُ مَناصٍ حاصلًا لهم، وأشار إلى أنّه قرئ (حين مناص) بالكسر، و (لاتَ) بكسر التاء على البناء كجير، وحمل الكسر في حين بأنّه ترك قطع المضاف إليه من (مَناصٍ)؛ لأنّه أصله حين مناصهم منزلة قطعه من حين[50].

وقال ابن عطية: " وقراءة الجمهور بفتح التاء من (لاتَ) والنون من (حينَ)، ورُوي عن عيسى كسر التاء من (لاتِ) ونصب النون من (حينَ)، ورُوي عنه أيضًا كسر النون منها، وقرأ الناس: (ولاتَ حينَ) برفع النون على إضمار الخبر"[51].

4- القراءة بـ(لا) نافية للجنس بدلًا من رفع ما بعدها:

تكون(لا) عاملة عمل (إنّ)، إذا أريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص، وتسمى حينئذٍ (لا)تبرئة، وإنّما يظهر نصب اسمها إذا كان خافضًا، نحو قولك: لا صاحبَ جودٍ ممقوتٌ، أو رافعًا نحو: (لا حسنًا فِعْلُهُ مذمومٌ)، أو ناصبًا نحو: (لا طالعًا جبلًا حاضرُ)، وقد تكون (لا) المشبهة بـ (ليس) نافية للجنس، فيصدق على خبرها أنّه منصوب بـ (لا) التي لنفي الجنس[52].

وقرأ عيسى بن عمر (فلا خوفَ) بالفتح من غير تنوين على النصب بـ (لا) التي للجنس في قوله تعالى: ((قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ))[البقرة: 38]، وشاركه في هذه القراءة الزهري، ويعقوب، والحسن، وابن أبي إسحاق الحضرمي، وابن محيصن، وكانت قراءة الجمهور (فلا خوفٌ) بالرفع والتنوين[53].

وذكر سيبويه أنّ ممّا لا يتغير عن حاله قبل أن تدخل عليه (لا) في قوله تعالى: (لا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون)، وقد تستعمل عاملة عمل ليس، وليس ذلك بكثير في كلامهم[54]. ويدخل في هذا الباب قول الراعي النميري[55]:

وما صَرَمْتُكِ حتى قلتِ مُعْلِنَةً لا ناقةٌ لِيَ في هذا ولا جَمَلُ

والشاهد في البيت رفع ما بعد (لا) على الابتداء والخبر، وذلك لتكررها، ولو نصب على الإعمال لجاز، والرفع أكثر[56].

وقال النحّاس:" وقرأ عيسى بن عمر (فلا خوفَ عليهم)، والاختيار عند النحويين الرفع والتنوين؛ لأنّ الثاني معرفة لا يكون فيه إلّا الرفع، فاختاروا في الأول الرفع أيضًا ليكون الكلام على وجه واحد"[57].

وذهب ابن عطيه إلى أنّ (لا) هنا تعمل عمل (ليس)، ولكنّه حذف التنوين تخفيفًا لكثرة الاستعمال[58]، وردَّ هذا التخريج أبو حيان، وذهب إلى أنّ الأولى أن يكون مبتدأ[59].

وبيّن ابن عطيه أنّ قراءة عيسى بن عمر (فلا خوفَ) بالنصب على أنّ (لا) لنفي الجنس، وخرّج القراءتين: قراءة عيسى، وقراءة الجمهور فقال:" ووجه أنّه أعمّ وأبلغ من رفع الخوف، ووجه الرفع أنّه أعدل في اللفظ لينعطف المرفوع من قوله (هم يحزنون) على مرفوع..."[60].

وقال القرطبي:" قرأ عيسى بن عمر (فلا خوفَ) بفتح الفاء على التبرئة، والاختيار عند النحويين الرفع والتنوين على الابتداء؛ لأنّ الثاني معرفة، لا يكون فيه إلّا الرفع، لأنّ (لا) لا تعمل في معرفة، فاختاروا في الأول الرفع أيضًا ليكون الكلامً من وجه واحد، ويجوز أن تكون (لا) في قولك: فلا خوفٌ بمعنى ليس"[61].

وذكر أبو حيان الأندلسي أنّ الجمهور قرأوا بالرفع والتنوين، وعيسى الثقفي بالفتح في جميع القرآن، ووجه قراءة الجمهور مراعاة الرفع في (ولا هم يحزنون)، فرفعوا للتعادل، ورأى أنّ الأولى أن يكون مرفوعًا بالابتداء لوجهين، أحدهما: إعمال (لا) عمل ليس قليل جدًا، والثاني: حصول التعادل بينهما؛ إذ إنّ (لا) قد دخلت في كلتا الجملتين على مبتدأ، ولم تعمل فيهما[62].

وقال السميّن:" وقرأ عيسى الثقفي (فلا خوفَ) مبنيًا على الفتح؛ لأنّها (لا) التبرئة، وهي أبلغ في النفي، ولكنّ الناس رجّحوا قراءة الرفع... لوجهين، أحدهما: أنّه عطف عليه ما لا يجوز فيه إلّا الرفع، وهو قوله: (ولا هم) لأنّه معرفة، و (لا) لا تعمل في المعارف، فالأولى أن يُجعل المعطوف عليه كذلك لتتشاكل الجملتان"[63].

وقرأ عيسى بن عمر (فلا رفثَ ولا فسوقَ ولا جدالَ) بالفتح من غير تنوين في قوله تعالى: ((فَلا رَفَثَ وَلا فُسُوقَ وَلا جِدَالَ فِي الْحَجِّ)) [البقرة: 197]، وقرأ أبو جعفر، والحسن، وجبلة والكسائي كلاهما عن الفضل عن عاصم (فلا رفثٌ ولا فسوقٌ ولا جدالٌ) بالرفع والتنوين في الثلاثة[64].

وقال الفرّاء:" فالقرّاء على نصب ذلك كلّه بالتبرئة إلّا مجاهدًا، فإنّه رفع الرفث والفسوق، ونصب الجدال، وكلّ ذلك جائز، فمَن نصب أتبع آخر أوّله، ومن رفع بعضاً ونصب بعضاً فلأن التبرئة فيها وجهان: الرفع بالنون، والنصب بحذف النون، ولو تنصب الفسوق والجدال بالنون لجاز ذلك في غير القرآن"[65].

وقد علّق الطبري على قراءة الرفع والتنوين، فقال:" فأعجب القراءات في ذلك عندي قراءة من قرأ (فلا رفثٌ ولا فسوقٌ ولا جدالَ) برفع (الرفث) و (الفسوق) وتنوينهما، وفتح الجدال بغير تنوين"[66].

فمن رفعهما ونونهما، فإنّه جعل (لا) بمعنى (ليس)، والخبر محذوف، والتقدير: فليس فيه رفث ولا فسوق[67].

وذكر أبو جعفر النّحّاس أنّ خبر الابتداء محمول على المعنى، أي: فلا يكنْ فيه رفثٌ، و(لا) في قوله (فلا رفثَ ولا فُسُوقَ ولا جدالَ في الحج) على التبرئة، وقرأ يزيد بن القعقاع (فلا رفثٌ ولا فسوقٌ ولا جدالَ في الحجِّ)، فجعل (لا) بمعنى (ليس) ويجوز الرفع على الابتداء، وقال أبو عمرو: المعنى فلا يكن فيه رفث إلاّ أنّه نصب (ولا جدال في الحج)، وقطعه من الأول؛ لأنّ معناه عنده أنّه قد زال الشكّ في أنّ الحج في ذي الحجّة، ويجوز(فلا رفثٌ ولا فسوقٌ) بالعطف على الموضع[68].

ووجّه مكي بن أبي طالب القراءتين في الآية القرآنية (فلا رَفثَ ولا فسوقَ) بقوله " مَن نصب فعلى التبرئة، مثل قوله تعالى: ((لا رَيْبَ فِيهِ))[البقرة: 2]، ومَن رفع جعل (لا) بمعنى ليس، وخبر ليس محذوف، أي: ليس رفثٌ فيه[69].

وذهب بن غلبون إلى أنّ مَنْ نصب: (فلا رفثَ ولا فسوقَ) لم يجز أن يبتدئ بقوله: (ولا جدالَ)؛ لأنّه متعلق بما قبله من الاسمين المفتوحين بالعطف عليهما، وأمّا من رفع قوله: (فلا رفثٌ ولا فسوقٌ) فله تقديران، أحدهما، أن يرفع الاسمين بالابتداء دون (لا)، فعلى هذا الوجه لا يبتدئ بقوله: (ولا جدالَ)؛ لأنّ (لا) مع (جدالَ) في موضع الرفع، فهو متعلق بالاسمين المرفوعين قبله بالعطف عليهما، وقوله (في الحج) خبر عن الاسماء الثلاثة[70].

وقال الطوسي:" قرأ ابن كثير، وأبو عمرو (فلا رفث ولا فسوق) بالرفع، (ولا جدال) بالنصب، والباقون بالنصب فيهُنّ، تقدير الآية: أشهرُ الحجّ أشهرٌ معلوماتٍ، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه"[71].

وذكر الزمخشري أنّه قرئ المنفيات الثلاث بالنصب وبالرفع، وقرأ أبو عمرو وابن كثير الأوّلين بالرفع، والآخر بالنصب؛ لأنّهما حملا الأوّلين على معنى النهي، كأنّه قيل: فلا يكونّنَ رفثٌ ولا فسوقٌ،، والثالث: على معنى الإخبار بانتفاء الجدال، كأنّه قيل: ولا شكّ ولا خلافَ في الحج[72].

وقد رفض ابن عطيه قول مَنْ قال: إنّ (لا) بمنزلة ليس في نصب الخبر، وذهب إلى أنّهما والاسم في موضع الابتداء يطلبان الخبر، و (في الحج) هو الخبر في قراءة كلّها بالرفع، وفي قراءة كلها بالنصب[73].

ويرى الطبرسي أنّ حجّة عيسى بن عمر في فتحه الكلمات (رفث وفسق وجدال) أنّها أشدّ مطابقة للمعنى المقصود؛ لأنّه إذا فتح، فقد نفى جميع الرفث والفسوق، كما أنّه إذا قال: (لا ريبَ)، فقد نفى جميع هذا الجنس، فإذا رفع فكأنّ النفي لواحد منه، وآية ذلك أنّ سيبويه يرى أنّه إذا قال: لا غلامَ عندك ولا جارية، فهو جواب مَن سأل، فقال: أغلامٌ عندك أم جارية ؟ فالفتح أولى؛ لأنّ النفي قد عمّ والمعنى عليه، وحجّة مَن رفع أنّه يعلم من الفحوى أنّه ليس المنفي رفثًا واحدًا، ولكنّه جميع ضروبه، وأنّ النفي قد يقع فيه الواحد موقع الجميع، وإنّ يُبيْنَ فيه الاسم مع لا، نحو: ما رجلٌ في الدار[74].

ووضّح القرطبي أنّهم قرأوا (فلا رفثٌ ولا فسوقٌ) بالرفع والتنوين فيهما، وكذلك قرأهما بالنصب بغير تنوين، وأجمعوا على الفتح في: (ولا جدال)، وهو يُقوّي قراءة النصب فيما قبله؛ لأنّ المقصود النفي العام من الرفث والفسوق والجدال، وليكون الكلام على نظام واحدٍ في عموم المنفي كلّه، وعلى النصب أكثر القرّاء[75].

وذكر أبو حيّان أنّ من رفع الثلاثة جعل (لا) غير عاملة، ورفع ما بعدها بالابتداء، والخبر عن الجميع في قوله (في الحج)، ويجوز أن يكون خبرًا عن المبتدأ الأول، وحذف خبر الثاني والثالث؛ لانّ في الكلام ما يدلّ عليه، ولا يجوز أن يكون خبرًا عن الثاني، ويكون قد حذف خبر الأول و الثالث لقبح هذا التركيب والفصل، وقيل: ويجوز أن تكون (لا) عاملة عمل (ليس)، فيكون (في الحج) في موضع نصب، وهذا الوجه جزم به ابن عطية، فقال: و(لا) في معنى ليس في قراءة الرفع، وذهب إلى أنّ هذا الذي جوّزه، وجزم به ابن عطيه ضعيف؛ لأنّ اعمال (ليس) قليل جدًا[76].

5- القراءة بتشديد الميم في (لما) بدلًا من تخفيفها:

قرأ عيسى بن عمر (وإنْ كلّ ذلك لمّا) بتشديد الميم، وعلى هذه القراءة: إنْ نافية، ولمّا بمعنى (إلّا)، وذلك في قوله تعالى: ((وَزُخْرُفًا وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالآخِرَةُ عِنْدَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ))[الزخرف: 35]، وشارك عيسى بن عمر في هذه القراءة الحسن، وطلحة، والاعمش، وعاصم، وحمزة، وابن عامر في رواية ابن عمار، وابن جماز، وهشام برواية المشارقة، وكذلك كانت قراءة أكثر المغاربة، والداني عن أبي حسن والشطوي عن أبي جعفر[77].

وقرأ ابن عامر في رواية ابن ذكوان، والحلواني وإبن عباد عن هشام، ونافع، وابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، ويعقوب، وخلف (لَمَا) بفتح اللام وتخفيف الميم، وهي مخفّفة من الثقيلة، وما: ههنا زائدة، والمعنى: لَمَتَاع، وقرأ: أبو رجاء، وأبو حيوة (لِمَا) بكسر اللام، أي للذي[78].

وقرأ الجمهور (لَمَا) بفتح اللام وتخفيف الميم، وهي المخفّفة من الثقيلة، واللام الفارقة بين الايجاب والنفي، و(ما) زائدة، و(متاع)خبر كلّ[79].

أمّا تخريج قراءة أبي رجاء وأبي حيوة فعلى أنّ (ما) موصولة، والعائد محذوف، تقديره للذي هو متاع، كقوله تعالى: ((تمامًا على الذي أحسن))[الأنعام: 154]؛ إذ التقدير: على الذي هو أحسنُ، و(إنْ) على هذا التخريج هي المخففة من الثقيلة، وكلّ مبتدأ وخبره في المجرور، أيّ: وإنْ كلّ ذلك لكائن، أو لمستقر الذي هو متاع، ومن حيث هي مخفّفة من الثقيلة، كان الإتيان باللام هو الوجه، فكأنّ يكون التركيب لكما متاعٌ، ولكنّه قد تحذف هذه اللام إذا دلّ المعنى على أنّ (إنْ) هي المخففة من الثقيلة، ومن ثمّ قد لا يجدوا حاجة لذكر اللام الفارقة[80].

وبيّن أبو الفتح ابن جني أنّ (ما) هنا "بمنزلة الذي، والعائد إليها من صلتها محذوف، وتقديره: وإنْ كلّ ذلك هو متاع الحياة الدنيا، فكأنّه قال: وإن كُلّ ذلك لما يتمتع به من أحوال الدنيا، فجاز حذف هذا الضمير على انفصاله جوازًا قصدًا لا مستحسنًا"[81].

ومن خفف (لمّا) جعل (إنْ) مخففة من الثقيلة، وهو قول البصريين، واسمها (كلّ)، لكن (لمّا) خففت ونقص وزنها عن وزن الفعل، وارتفع ما بعدها بالابتداء على أصله، ويجوز أن يكون اسم (إنْ) مضمرًا، وهي هاءً محذوفة، و(كل) رفع بالابتداء وما بعدها خبر (إنْ)، والجملة خبر (إنْ)، و(إن) عند الكوفيين بمعنى (ما)، و(لمّا) عندهم بمعنى (إلّا) في قراءة من شدد (لمّا)، ومن خفّف الميم في(لما)، فـ (ما) عنده زائدة، واللام داخلة على متاع، وقيل (ما) نكرة، و (متاع) بدل من (ما)[82].

وخرّج الزجاج قراءة (لمّا) بالتشديد بأنّ معناها: وما كلُ ذلك إلّا متاعُ الحياةِ الدنيا، وقال عن القراءة بتخفيف (لما): إنّ (ما) زائدة، والمعنى لَمَتاعُ[83].

وذكر ابن زرعة أنّ مَن شدّد كانت (إنْ) بمعنى (ما) النافية كالتي في قوله تعالى: ((إنْ الكافرون إلّا في غُرورٍ)) [الملك: 20]، و(لمّا) بمعنى (إلاّ)، "والمعنى: ما كلّ ذلك إلّا متاعُ الحياةِ الدنيا، ومَن خفّف جعل (ما) صلّة، والمعنى وإنّ كلّ ذلك لمتاعُ الحياة الدنيا) و(إنْ) الخفيفة من الثقيلة، ولم تعمل (إنْ) عمل الفعل حين خفّفت؛ لزوال شبهها بالفعل من أجل التخفيف"[84].

وقال الطوسي: " من شدّد الميم جعل (لمّا) بمعنى (إلّا)، ومن خفّف... جعل (إن) المخفّفة من الثقيلة، وأدخل اللام للفصل بين النفي والإيجاب، كقوله: ((وَمَا وَجَدْنَا لأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ))[الأعراف: 102]، ومَن نصب بها مخفّفة، فقال: إنْ زيدًا منطلقٌ استغنى عن اللام؛ لأنّ النافية لا ينتصب بعدها الاسم، و(ما) زائدة، والمعنى: وإنْ كلّ ذلك لمتاعُ الحياةِ"[85]، وبمثل هذا الكلام جاء عند الطبرسي؛ إذ بيّن أنّ مَن شدّد (لمّا) كانت (إن) عنده بمنزلة (ما) النافية، والمعنى: ما كلٌ ذلك إلّا متاعُ الحياةِ الدنيا، ومن قرأ (لما) بالتخفيف، فإنّ (إنْ) عنده المخففة من الثقيلة، واللام فيها هي التي تدخل لتفصل بين النفي والإيجاب، ومَن نصب بها مخفّفة فقال: إنْ زيدًا لمنطلقٌ استغنى عن هذه اللام؛ لأنّ النافية لا ينتصب بها بعدها اسم فلا يقع اللبس فيه، والمعنى: وإنّ كلّ ذلك لمتاعُ الحياةِ الدنيا[86].

6- القراءة بإدخال حرف الجر على (ما) الاستفهامية، وعدم حذف ألفها:

إذا دخل حرف الجرّ على (ما) الاستفهامية يجب حذف ألفها في غير الوقف، فنقول: لِمَ التواني، و فيمَ الرضا بالهوان، أمّا في الوقف فيجب حذف الألف، والإتيان بهاء السكت، فيقال: عمَّه، ولمهْ، وفيمَهْ[87].

وقرأ عيسى بن عمر (عَمَّ) بالألف هكذا: عمّا، في قوله تعالى:((عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ)) [النبأ: 1]، وكانت قراءة الجمهور بحذف الألف من (ما) الاستفهامية، والحذف للتخفيف، وقيل للفرق بين الاستفهام والخبر[88].

وقال الفرّاء:" وإذا كانت (ما) في موضع (أي)، ثم وصلت بحرفِ خافض نُقصت الألف من (ما) ليعرف الاستفهام من الخبر، ومن ذلك قوله ((فِيمَ كُنْتُمْ)) [النساء: 97]، و((عمّ يتساءلون)) [النبأ: 1]، وإن أتممتها فصواب، وأنشدني المفضَّل:

إنّا قتَلْنا بِقَتْلانا سَراكُم أهلَ اللواءِ ففيما يَكثرُ القِيلُ

وأنشدني المفضل أيضًا:

على ما قامَ يشتُمُنا لئيمٌ كخنزيرٍ تمرَّغَ في رمادِ"[89]

وذكر الزجاج في كلامه عن قوله تعالى: (عَمَّ يتساءلون) أنّه إذا " وقفت على هذه الحروف وقفت بالهاء، فقلت: لمهْ، وبمهْ؛ لأنّ الألف حذفت في هذه الأسماء التي للاستفهام خاصة فيجوز ذلك، ولا يجوز ذلك في الموصلة؛ لأنّ الألف فيهن ليست آخر الأسماء، وإنّما الألف وسط، وحذفها؛ لأنّ حروف الجرّ عوّض منها، فحذفت استخفافًا؛ لأنّ الفتحة دالّة عليها، ولا يجوز إسكان هذه الحروف"[90].

وتكتب (عمّا) إذا كانت صلّة أو غير صلّة موصولة للإدغام نحو قوله تعالى: ((قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ))[المؤمنون: 40].

وشارك عيسى بن عمر عبدُ الله مسعود، وعكرمة، وأُبي بن كعب في قراءة (عمّا) بإثبات الألف[91]، وذكر الأخفش الأوسط أنّها لهجة، وهي عند ابن هشام وغيره لغة نادرة[92].

وصف ابن جني قراءة عيسى (عمّا يتساءلون) بأنّها أضعف اللغتين، أعني إثبات الألف في (ما) الاستفهامية إذا دخل عليها حروف الجرّ[93].

وقال مكي: " ولا يجوز إثبات الألف إلّا في الشعر، كما لا يجوز حذف الألف إذا كانت (ما) خبرًا"[94]، نحو قوله تعالى: ((وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ))[البقرة: 74].

وبيّن الزمخشري أنّ (عمّ) أصله (عمّا)، أي إنّه حرف جرّ دخل على (ما) الاستفهامية، وهو في قراءة عكرمة وعيسى بن عمر، والاستعمال الكثير على الحذف، والأصل قليل، ومعنى هذا الاستفهام تفخيم الشأن[95].

وقرأ الجمهور (عمّ) بميم المشدّدة فقط، وروي عن ابن كثير أنّه أوصل (عمّ) بالهاء، وهي هاء السكت، فأجرى الوصل مجرى الوقف[96]، وقد علّق أبو حيان الأندلسي على هذه القراءة، أي قراءة (عمّه) بقوله:" أجري الوصل مجرى الوقف؛ لأنّ الأكثر في الوقف على ما الاستفهامية هو بالحاق هاء السكت "[97].

وعلّق الشهاب الخفاجي على قراءة عيسى؛ فقال: " أصله عمّا، فحذف الألف، وقرئ به على الأصل في الشواذ، وهو مخالف للاستعمال، واختلفوا في الداعي له، والعلل النحويّة حالها في الضعف معلوم"[98].

الخاتمة

لقد تبيّن لنا من هذا البحث أنّ بعض القرّاء قرأوا بتشديد النون في (لكنّ) بدلًا من تخفيفها بحسب رسم المصحف، واعتادوا أن يكسروا لام الأمر بعد الواو بدلًا من إسكانها في قراءة الجمهور.

واستعملوا (لات) في قراءتهم على أنّها حرف جر، على حين تعاملَ معها جمهور القرّاء على أنّها أداة تعمل عمل (ليس)، وقرأوا بجعل (لا) نافية للجنس، وتعامل معها جمهور القرّاء على أنّها نافية مهملة.

وقرأوا أيضًا بتشديد الميم في (لمّا) بدلًا من تخفيفها في قراءة الجمهور، وكانوا لا يرون من ضيرٍ في إدخال حرف الجرّ على (ما) الاستفهامية وعدم حذف ألفها، وجاءت قراءة الجمهور على القاعدة المشهورة التي اتّفق عليها النحويون؛ فحذفوا ألف (ما) الاستفهامية للتخفيف.

الهوامش:

(1) ينظر المقتضب: 107/4 -108- 138.
(2) ينظر التيسير في القراءات السبع: 283.
(3) ينظر أوضح المسالك: 381/1، حاشية الصبّان على شرح الأشموني: 459/1.
(4) ينظر مختصر في شواذ القرآن: 59، القراءات القرآنية الشاذة، لداليا حسن: 140
(5) ينظر مختصر في شواذ القرآن: 29.
(6) الكشاف: 615/1.
(7) ينظر إعراب القراءات الشواذ: 341.
(8) ينظر البحر المحيط: 3/ 41.
(9) ينظر الإعراب المفصّل لكتاب الله المرتل، لبهجت عبد الواحد: 132/2.
(10) الدر المصون: 3/ 361.
(11) ينظر تفسير أبي السعود: 541/1.
(12) ديوان المتنبي: 345.
(13) ينظر شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم: 265، جامع الدروس العربية: 293.، ينظر النحو القرآني قواعد وشواهد: 46.
(14) الايضاح في شرح المفصل : 2/ 272.
(15) ينظر البحر المحيط: 23/3، تفسير أبي السعود: 528/1، روح المعاني: 21/4.

(16) معاني القرآن وإعرابه: 451/1.
(17) إعراب القرآن: 398/1.
(18) ينظر التبيان في تفسير القرآن: 548/2.
(19) ينظر: المحرر الوجيز، لأبن عطيه: 2/ 309، الدر المصون: 339/3.
(20) ينظر المحرر الوجيز: 513/3، البحر المحيط: 115/6، مغني اللبيب: 217/3.
(21) ينظر الجنى الداني: 111، مغني اللبيب:217/3، ينظر موسوعة معاني الحروف العربية، للدكتور علي جاسم:166.
(22) ينظر الجنى الداني: 122، المساعد على تسهيل الفوائد: 121/3، اللامات دراسة نحوية، للدكتور عبد الهادي الفضلي: 69.
(23) ينظر البحر المحيط: 48/2، آثر القراءات في الدراسات النحوية والصرفية، لأحمد الغامدي: 73.
(24) ينظر المحرر الوجيز: 1/ 444.
(25) ينظر مختصر في شواذ القرآن: 19.
(26) ينظر إعراب القرآن: 1/ 288.
(27) ينظر الجامع لأحكام القرآن:163/3.
(28) ينظر شرح التسهيل: 57/4.
(29) ينظر البحر المحيط: 2/ 48.
(30) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.
(31) ينظر البحر المحيط: 360/2، الدر المصون: 2/ 653.
(32) ينظر مختصر في شواذ القرآن: 24، البحر المحيط: 360/2.
(33) ينظر مختصر في شواذ القرآن: 115، المحرر الوجيز: 630/6،البحر المحيط: 139/7.
(34) معاني القرآن: 314/2.
(35) ينظر إعراب القرآن: 249/3.
(36) ينظر الفوائد العجيبة: 25.
(37) ينظر الدر المصون: 12/9.
(38) ينظر مغني اللبيب: 3/ 361
(39) ينظر ارتشاف الضرب: 1211/3.
(40) ينظر البحر المحيط: 7/ 367-368، معجم القراءات القرآنية، للدكتور عبد اللطيف الخطيب: 76/8-77
(41) الكتاب: 58/1.
(42) معاني القرآن: 1/ 492.
(43) شرح الرضي على الكافية : 197/2.
(44) معاني القرآن: 398/2.
(45) ينظر مغني اللبيب: 364/3-366، معجم القراءات، للخطيب: 8/ 76.
(46) تفسير الطبري: 15/2.
(47) معاني القرآن وإعرابه: 320/4.
(48) إعراب القرآن: 3/ 453-54 3.
(49) ينظر مختصر في شواذ القرآن: 130.

(50) ينظر الكشاف: 5/ 241- 242.

(51) المحرر الوجيز: 7/ 322.

(52) ينظر مغني اللبيب: 283/3، ابن النحوية وحاشيته على الكافية، لحسن محمد: 1/ 187، شرح تحفة الطلاب، لأبن الهائم: 1/ 272.

(53) ينظر المحرر الوجيز: 1/ 192، معجم القراءات القرآنية: 1/ 87

(54) ينظر الكتاب: 2/ 295 -296.

(55) ديوان الراعي النميري: 193.

(56) ينظر الكتاب، الهامش رقم (3): 295/2 -296.

(57) إعراب القرآن: 1/ 216.

(58) ينظر المحرر الوجيز: 1/ 192.

(59) ينظر البحر المحيط: 322/1.

(60) المحرر الوجيز: 1/ 192.

(61) الجامع لأحكام القرآن: 1/ 489.

(62) ينظر البحر المحيط: 1/ 322.

(63) الدر المصون: 304/1

(64) ينظرالمحرر الوجيز: 482/1، البحر المحيط: 96/2، معجم القراءات، للدكتور عبد اللطيف الخطيب: 271/1.

(65) معاني القرآن: 1/ 120.

(66) تفسير الطبري: 492/3.

(67) ينظر شرح الهداية، لأبي العباس المهداوي: 194/1.

(68) ينظر إعراب القرآن: 1/ 295.

(69) ينظرمشكل إعراب القرآن: 89/1.

(70) ينظر التذكرة في القراءات الثمان: 267/2.

(71) التبيان في تفسير القرآن: 162/2.

(72) ينظر الكشاف: 407/1.

(73) ينظر المحرر الوجيز: 1/ 483.

(74) ينظر مجمع البيان: 36/2.

(75) ينظر الجامع لأحكام القرآن: 324/3

(76) ينظر البحر المحيط: 96/2.

(77) ينظر معاني القرآن وإعرابه: 411/4، البحر المحيط: 16/8، النشر في القراءات العشر: 291/2، معجم القراءات، للخطيب: 373/8-374.

(78) ينظر المحتسب: 2/ 255، المحرر الوجيز: 54/5.

(79) ينظر البحر المحيط: 8/ 16، الدر المصون: 586/9.

(80) ينظر البحر المحيط: 16/8، الدر المصون: 586/9.

(81) المحتسب: 255/2.

(82) ينظرمشكل إعراب القرآن: 283/2.
(83) ينظر معاني القرآن وإعرابه: 4/ 411.
(84) حجة القراءات: 649 – 650.
(85) التبيان في تفسير القرآن: 195/9.
(86) ينظر مجمع البيان: 70/9.
(87) ينظر مغني اللبيب: 4/ 19، النحو الوافي: 2/ 433.
(88) ينظر المحتسب: 2/ 347، البحر المحيط: 402/8، مغني اللبيب:21/4، فتح الباري، لابن حجر العسقلاني:689/8، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع، لجمال الدين الأندلسي:217.
(89) معاني القرآن: 292/2.
(90) معاني القرآن وإعرابه: 1/ 427 –428.
(91)ينظر البحر المحيط: 402.
(92) ينظر مغني اللبيب: 4/ 21.
(93) ينظر المحتسب: 347/2 .
(94) مشكل إعراب القرآن: 449/2.
(95) ينظر الكشاف: 293/6.
(96) ينظر فتح الباري: 8 /689.
(97) البحر المحيط: 8/ 204.
(98) حاشية الشهاب: 9/ 377.

المصادر والمراجع:

–خير ما ابتدئ به القرآن الكريم
–ابن النحوية وحاشيته على كافية ابن الحاجب (ت718هـ)، تحقيق حسن محمد عبد الرحمن أحمد، ط1، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى1988م.
–أثر القراءات الشاذة في الدراسات النحوية والصرفية، أحمد محمد أبو عريش الغامدي، إشراف الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شبلي، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى،1989م.
–ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت745هـ)،تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، ط1، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة، 1988م.
–إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبري (ت616هـ)، تحقيق محمود السيد أحمد عزوز، ط1،عالم الكتب، بيروت، 1996م.
–إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل النحّاس (ت338هـ)، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، ط2،مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1985م.

–الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، بهجت عبد الواحد صالح، ط2، دار الفكر، العتبة الكاظمية المقدسة، 1993م.

– أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت761ه)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 1431ه.

– الإيضاح في شرح المفصل، للشيخ أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت646ه)، تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي، ط1، مطبعة العاني، وزارة الأوقاف العراقية،بغداد،1982م.

–البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي (ت745ه)، تحقيق أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط1، دار الكتب، بيروت، 1993م.

– التبيان في تفسير القرآن، لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت460ه)، تحقيق أحمد حبيب العاملي، ط1،دار إحياء التراث، لبنان1412ه.

– التذكرة في القراءات الثمان،لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم غلبون الحلبي(399ه)، تحقيق أيمن رشدي سويد،ط1،جدة، 1991م.

– تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم الى مزايا الكتاب الكريم) (ت982ه)، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، بدون تاريخ.

– تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت310ه)، تحقيق الدكتور عبدالله بن عبد المحسن التركي، ط1، دار هجر للنشر والطباعة، مصر 1442ه.

– جامع الدروس العربية، لمصطفى الغلاييني (ت 1364ه)، تحقيق علي سليمان شبارة، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت،2010م.

– الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت 671ه)، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2006م.

– الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م.

– حاشية الشهاب (عناية القاضي وكفاية الراضي)، للقاضي شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي (ت 1069ه)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م.

– حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت1206ه)، تحقيق إبراهيم شمس الدين سعد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997.

– حجة القراءات، لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (ت403ه)، تحقيق سعيد الأفغاني، ط5، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1997م.

– الدر المصون في علم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت756ه)، تحقيق الدكتور أحمد الخرّاط، ط3، دار القلم، دمشق 2011م.

– ديوان الراعي النميري، لعُبيد بن الحصين الراعي النميري (ت97هـ)، تحقيق راينهرت فايبرت، ط1، دار النشر فرانتس شتاينر بفيسبادن، بيروت 1980م.
– ديوان المتنبي، لأبي الطيّب أحمد بن الحسين (ت 354هـ)، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت 1983م.
– روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لأبي الفضل شهاب الدين محمود الآلوسي (ت1270هـ)، ط1، دار إحياء التراث العربي 1415هـ.
– شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت 686هـ)، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2003م.
– شرح تحفة الطلاب، للعلاّمة أحمد بن محمد الهائم (ت815هـ)، تحقيق أحمد شيخ عبد اللطيف، إشراف الدكتور حسن البهوتي والدكتور حسن الشاعر، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى 1993م.
– شرح التسهيل، لجمال الدين محمد عبد الله الطائي الجياني الأندلسي (ت672هـ)، تحقيق الدكتور عبدالرحمن السيّد والدكتور محمد بدوي المختون، ط1، دار هجر للطباعة والنشر، الأردن، 1990م.
– شرح الرضي على الكافية، لرضى الدين الاستراباذي (ت 686هـ)، تحقيق يوسف حسن نمر، ط2، جامعة قاريونس، بنغازي، 1996م.
– شرح الهداية، لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي (ت440هـ)، تحقيق الدكتور حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، الرياض، 1415هـ.
– شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لجمال الدين بن مالك الأندلسي (ت 672 هـ)، تحقيق الدكتور طه محسن، ط1 و ط2، مكتبة ابن تيمية، 1405هـ.
– فتح الباري، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، تحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز، المكتبة السلفية، 1379هـ.
– الفريد في إعراب القرآن المجيد، للعلامة المنتجب الهمذاني (ت643هـ)، تحقيق محمد نظام الدين الفتيح، ط1، مكتبة دار الزمان، 2006م.
– الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة، لابن عابدين (ت1252هـ)، تحقيق الدكتور حاتم الضامن، ط1، دار الرائد العربي، بيروت، 1990م.
– كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180 هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م.
– الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للعلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1998م.
– اللامات دراسة نحوية شاملة، للدكتور عبد الهادي الفضلي، ط1، دار القلم، بيروت، 1980م.

– مجمع البيان في تفسير القرآن، لأبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت 548هـ)، ط1، دار العلوم، بيروت، 2005م.
– المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، تحقيق علي النجدي ناصيف، والدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط2، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، مصر 1994م.
– المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت546هـ)، تحقيق عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، وعبد العال بن إبراهيم الشافعي، ط2، الدوحة، 2007م.
– مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه (ت370هـ)، ط1، مكتبة المتنبي، القاهرة 1998م.
– المساعد على تسهيل الفوائد، للإمام بهاء الدين بن عقيل (ت769هـ)، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات، ط2، مكة المكرمة، 2001م.
– مشكل إعراب القرآن، لمكي ابن أبي طالب القيسي (ت437هـ)، تحقيق ياسين محمد السواس، ط2، دار المأمون، دمشق 1987م.
– معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت207هـ)، ط2، عالم الكتب، بيروت، 1983م.
– معاني القرآن وإعرابه، للزجاج أبي إسحاق إبراهيم بن سري (ت 311هـ)، تحقيق الدكتور عبد الجليل عبدة شلبي، ط1، دار عالم الكتب، بيروت، 1988م.
– معجم القراءات القرآنيّة، للدكتور عبداللطيف الخطيب، ط1، دار سعد الدين، دمشق، 2002م.
– المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت285هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ط3، القاهرة، 1994م.
– موسوعة معاني الحروف العربية، للدكتور علي جاسم سلمان، دار إسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2003م.
– النحو القرآني قواعد وشواهد، للدكتور جميل أحمد ظفر، ط2، مكتبة الملك فهد، مكة المكرمة، 1418هـ.
– النحو الوافي، لعباس حسن، ط3، دار المعارف، مصر 1427هـ.
– النشر في القراءات العشر، لأبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت833هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت 2016م.